

Distr.
LIMITED

الجمعية العامة



A/C.2/45/L.79
12 November 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

11 NOV 1990

DEC 10 1990

الدورة الخامسة والأربعون

UN Doc. A/C.2/45/L.79

اللجنة الثانية

البند ٧٩ (د) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : مشاكل الاغذية

مشروع قرار مقدم من السيد كارلوس غيانيللي (أوروغواي) ،
نائب رئيس اللجنة ، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت
بشأن مشروع القرار A/C.2/45/L.40

مشاكل الاغذية والزراعة (١)

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى إعلان التعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة لتنشيط النمو الاقتصادي
والتنمية في البلدان النامية ، الوارد في قرار الجمعية العامة د-١٨ - ٣/١٨ المؤرخ
في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي
الرابع ، الواردة في قرارها ٤٥/ - ،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها المتعلقة بمشاكل الاغذية والزراعة ، ولا سيما
القرار ١٩١/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ والقرار ١٩١/٤٣ المؤرخ في ٣٠
كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨٨/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٦
تموز/يوليه ١٩٨٩ بشأن الاغذية والزراعة ،

(١) يشمل مصطلح "الزراعة" ومشتقاته مصائد الاسماك والمنتجات البحرية
والاحراج والمنتجات الحرجية الأولية . انظر "النصوص الاساسية لمنظمة الأمم
المتحدة للاغذية والزراعة" ، المجلدان الاول والثاني ، طبعة عام ١٩٨٩ .

وإذ تعيد تأكيد الإعلان العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية ، الذي اعتمدته مؤتمر الاغذية العالمي (٣) ،

وإذ تشدد على الضرورة الحتمية لإبقاء قضايا الاغذية والزراعة في بؤرة الاهتمام العالمي ، وعلى دورها في تنشيط التنمية ، كما أشير اليه في الفصل المتعلق بالزراعة من الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة النظر ، على نحو شامل ، في مشاكل الاغذية والزراعة في البلدان النامية ، بأبعادها المختلفة وبمناظيرها العاجلة والقصيرة الأجل والطويلة الأجل ، مع مراعاة تفاعل التنمية الزراعية وعوامل في جملتها البيئة الاقتصادية الخارجية ، وسياسات النمو الزراعي ، وتطوير الموارد البشرية ، وسياسات التنمية الريفية ، والصلات بين الموارد الطبيعية والبيئة واتجاهات نمو السكان والزراعة القابلة للإدامة ،

وإذ تؤكد أن استمرار خطورة الحالة الاقتصادية في كثير من البلدان النامية ، بما في ذلك استمرار الاتجاهات السلبية في قطاعي انتاج الاغذية والزراعة ، يتطلب في حالات كثيرة أن تتخذ اجراءات عاجلة وحاسمة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل دعم وضمان الانتعاش الاقتصادي والتنمية الكاملين فيها ،

وإذ تشدد على الحاجة إلى توفر دعم متواصل وإضافي من مجتمع المانحين الدوليين من أجل التنمية الزراعية في البلدان النامية ، وإلى زيادة الجهود والاستثمارات من جانب تلك البلدان في سبيل تنمية قطاعي الاغذية والزراعة فيها ،

وإذ تلاحظ مع القلق أن حالات التوتر المتعلقة بالتجارة الدولية في الاسواق الزراعية ما زالت خطيرة ، لا سيما بسبب استمرار جميع أنواع الدعم الزراعي الذي يؤدي إلى الاختلال التجاري ، بما يشمل النظم الداخلية وفرص الوصول إلى الاسواق وإعانات التصدير وأنظمة التصحاح والتصحاح النباتي في عدد كبير من البلدان المتقدمة النمو ،

(٣) تقرير مؤتمر الاغذية العالمي ، روما ، ٥ - ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.75.II.A.3) ، الفصل الاول .

وإذ تؤكد أن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تتيح فرصة فريدة لوضع نظام تجاري أكثر انفتاحاً تتوفر له مقومات البقاء وقابل للاستمرار وأهمية تذليل العقبات التي تعترض المفاوضات والتوصل إلى نتائج متوازنة وشاملة ناجحة في ختام الجولة ،

وإذ تؤكد أن الهدف الطويل الأجل للمفاوضات بشأن الزراعة هو إقامة نظام تجاري زراعي منصف وسوقي المنحى ، وأنه ينبغي المبادرة بعملية للإصلاح عن طريق التفاوض بشأن الالتزامات فيما يتعلق بالدعم والحماية ، من خلال وضع قواعد ومبادئ للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة تكون معززة وأكثر فعالية من الناحية التنفيذية ،

وإذ يساورها القلق لأن اقتصادات معظم البلدان النامية لا تزال تعاني بسبب أمور في جملتها الاتجاهات المعاكسة طويلة الأجل في الأسعار الدولية للسلع الأساسية ، ونزعة الحمائية ، وتردي معدلات التبادل التجاري ، وتزايد عبء خدمة الدين ، والاتجاهات في النقل الصافي للموارد إلى البلدان النامية ومنها ، مما كان له أثر سلبي على التجارة الدولية والزراعة ، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية ،

وإذ تؤكد من جديد أن الحق في الغذاء هو حق عالمي من حقوق الإنسان ، ينبغي ضمانه لجميع الأفراد ، وإذ تؤمن ، في هذا السياق ، بالمبدأ العام القاضي بعدم استخدام الغذاء كوسيلة للضغط السياسي ، إما على الصعيد الوطني وإما على الصعيد الدولي ،

وإذ ترحب بالعمل الجاري الذي يؤديه النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر بشأن الأغذية والزراعة ، في مجال رصد الحالة الغذائية في العالم وتنبيه المجتمع الدولي بالمشاكل وشيكة الحدوث ،

وإذ تلاحظ مع الجزع أن ذبابة الدودة الحلزونية قد أدخلت إلى شمال إفريقيا واستقرت الآن ، مما يشكل خطراً محتملاً يهدد الناس والماشية والحياة البرية في إفريقيا ، والأجزاء التي تطل على البحر الأبيض المتوسط من أوروبا ، والشرق الأوسط ،

وإذ ترحب بالجهود التي بذلتها البلدان المتأثرة والمجتمع الدولي في سبيل احتواء غزو الجراد والجنادب ، عن طريق تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٣/٤٣ المؤرخ

في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ المعنون "الاستراتيجية الدولية لمكافحة غزو الجراد والجنادب ، وخاصة في افريقيا" ،

وإذ ترحب بقرار مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في دورته الخامسة والعشرين ، بتعزيز المدونة الدولية لقواعد السلوك في توزيع مبيدات الحشرات واستخدامها^(٣) بغرض زيادة توفير الحماية للصحة والبيئة ، وإذ تلاحظ التعاون القائم بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الشأن ،

وإذ تلاحظ مع القلق بصفة خاصة أن الجوع وسوء التغذية يتزايدان منذ انعقاد مؤتمر الأغذية العالمي في عام ١٩٧٤ ، وأن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية قد ارتفع في الثمانينات ، ولم يتم احراز سوى قدر محدود من التقدم نحو الهدف الرئيسي لمؤتمر الأغذية العالمي ،

١ - ترحب باستنتاجات وتوصيات مجلس الأغذية العالمي في دورته الوزارية السادسة عشرة ، المعقودة في بانكوك في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠ ، وبصفة خاصة الإجراءات العملية المتخذة لمواجهة التحديات المتزايدة لمكافحة الجوع وسوء التغذية في التسعينات ، وتطلب إلى الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تقدم المساعدة الكاملة إلى مجلس الأغذية العالمي في تنفيذ التوصيات ؛

٢ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن اتجاهات الاسواق الدولية للمنتجات الزراعية والاستوائية وتحرير التجارة الزراعية الدولية^(٤) ؛

٣ - تشدد على الحاجة الماسة إلى احراز قدر كبير من التقدم في سبيل تشجيع انتاج الأغذية وانتاجيتها في البلدان النامية ، وأهمية زيادة الانتاج المحلي للأغذية ، مما يشجع النمو الاقتصادي الوطني والتقدم الاجتماعي في تلك البلدان ،

(٣) انظر تقرير مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة ، الدورة الخامسة والعشرون ، روما ، ١١ - ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ (C 89/REP) ، الفقرات ١١٠ إلى ١٣٠ .

(٤) A/45/583 .

٩٠/٩٠

لا سيما في افريقيا وأقل البلدان نموا ، ويساعد على نحو فعال في حل مشاكل الجوع وسوء التغذية ؛

٤ - تؤكد أن من شأن زيادة انتاج الاغذية وتحسين فرص وصول ذوي الدخل المنخفض في البلدان النامية إلى الاغذية أن يسهما ، إلى حد كبير ، في استئصال الفقر والقضاء على سوء التغذية ، وتوصي بمنح أولوية أعلى لدعم انتاج الاغذية ولاستحداث هياكل أساسية للتسويق وإدراج الدخل وتوليد فرص العمل ، وذلك في الجهود الإنمائية الوطنية لتلك البلدان ، بغرض ضمان توفير امدادات كافية من الاغذية وتوزيع الاغذية توزيعا عادلا ؛

٥ - تشدد على أهمية أن ترسي البلدان النامية أساسا لزيادة سرعة التصنيع وتنويع هيكلها الاقتصادي بهدف زيادة الانتاج الغذائي والزراعي ، وتشدد ، في هذا السياق ، على أهمية تمويل الاستثمارات في قطاع الزراعة ، الأمر الذي ينبغي أن يشكل جزءا من السياسات والبرامج الوطنية للتعاون الدولي ، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف ؛

٦ - تشدد على أهمية العلم والتكنولوجيا في تنمية الزراعة ، وزيادة انتاج الاغذية وتحديث الزراعة ، وفي هذا الصدد ، تطلب من المجتمع الدولي أن يدعم التدريب والبحث العلميين والتكنولوجيين في البلدان النامية بغية تشجيع التنمية الزراعية القابلة للإدامة في تلك البلدان ، وتؤكد الحاجة الماسة إلى تعزيز التعاون الدولي في ميدان نقل التكنولوجيات الزراعية السليمة بيئيا ، وإلى تسهيل التبادل الحر للمعلومات بشأن الخبرات والتكنولوجيات فيما يتعلق بانتاج الاغذية وتجهيزها وتخزينها مع مراعاة حاجة البلدان النامية إلى فرص مضمونة للوصول دون تمييز وبتكلفة ملائمة ، إلى أوجه التقدم في ميادين مثل التكنولوجيا الاحيائية والهندسة الوراثية ؛

٧ - تحث أعضاء المجتمع الدولي ، على اتخاذ المزيد من الإجراءات المتسمة بالتصميم لدعم جهود البلدان النامية عن طريق زيادة تدفق الموارد مرة أخرى ، بما فيها التدفقات التساهلية المخصصة للتنمية الزراعية ، وعلى زيادة التزامات المعونة الغذائية مما يؤكد تعزيز الجهود التي تبذلها البلدان النامية لزيادة تعبئة وتخصيص الموارد المحلية لمعالجة مشاكل الاغذية والزراعة ، بالإضافة الى تدفق الموارد من البلدان النامية والحاجة الى توجيه هذه المساعدة عن طريق المنظمات والبرامج القائمة المختصة ؛

٨ - تشدد أيضا على ضرورة تعزيز المعونة الغذائية المقدمة في سياق حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية وذلك عن طريق تقديم مساعدة اضافية للانعاش والتنمية ، بغية المساعدة على استعادة القدرة على انتاج الاغذية والاعتماد على الذات وتقديمها بغية استعادة هذه القدرة ؛

٩ - تدعو جميع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية المختمة إلى بذل جهد مشترك من أجل تحسين حالة الاغذية وزيادة المستويات التغذوية للفئات المتأثرة ؛ ولاسيما الفئات المنخفضة الدخل ، وبصفة خاصة في اثناء تنفيذ برامج التكيف الهيكلي ؛

١٠ - تؤكد أن نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ينبغي أن تتيح فرصة فريدة من نوعها لاستحداث نظام تجاري أكثر انفتاحا تتوفر له مقومات البقاء وقابل للاستمرار ، لعكس اتجاه النزعة الحمائية التمتعدي المثير للقلق وذلك بالحد تدريجيا وجوهريا من تدابير الدعم والحماية بغية تفادي الحاق خسائر فادحة بالمنتجين الأكثر كفاءة ، ولاسيما في البلدان النامية ، ولاخضاع القطاع الزراعي لقواعد ومبادئ الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة المعززة والأكثر فعالية من الناحية التنفيذية ، بما يتفق تماما مع الإعلان الوزاري بشأن جولة أوروغواي واتفاقات استعراض منتصف المدة ؛ وينبغي أن تراعى الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية الحاجة إلى منح معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية ، وأهدافها المتعلقة بالامن الغذائي والحاجة إلى التنمية الزراعية والريفية ، فضلا عن ضرورة تنفيذ اتفاقات استعراض منتصف المدة التي ورد فيها أنه ينبغي وضع سبل لمراعاة الآثار السلبية المحتملة لعملية اصلاح على البلدان النامية الصافية الاستيراد للأغذية ؛

١١ - تشدد على الحاجة إلى التنفيذ الفوري والتام للأحكام ذات الصلة من الإعلان الوزاري واتفاق استعراض منتصف المدة فيما يتعلق بالمنتجات الاستوائية ، بما في ذلك المنتجات الاستوائية المجهزة ونصف المجهزة ؛

١٢ - تشدد أيضا على الحاجة إلى تحسين الظروف الاقتصادية العالمية بغية إقامة الامن الغذائي في البلدان النامية على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية ؛

١٣ - تطلب إلى المجتمع الدولي ، أن يقوم ، عن طريق تدابير محددة وفعالة ، بدعم وتكملة الجهود التي تبذلها حكومات الدول الأفريقية في سبيل تشجيع الزراعة وإنتاج الأغذية وتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠^(٥) تنفيذًا كاملاً ؛

١٤ - تحت جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على أن تساعد المنظمة كي تقوم بدورها القيادي في منظومة الأمم المتحدة لمساعدة البلدان في التنمية الزراعية والريفية بها ؛

١٥ - تتأشد المجتمع الدولي أن يسهم بسخاء في برنامج الأغذية العالمي حتى يتسنى تحقيق الرقم المستهدف للتبرعات عن الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ ، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٣٠/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وحتى يستطيع البرنامج مواصلة نشاطه في دعم التنمية وتلبية الاحتياجات الغذائية الطارئة ؛

١٦ - ترحب بالانتهاء من ترتيبات التغذية الثالثة لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وتطلب إلى المجتمع الدولي أن يواصل دعم أنشطة الصندوق لصالح التنمية الزراعية في البلدان النامية ، وتحيط علماً مع ارتياح بالمساهمة الإيجابية التي قدمها الصندوق في برامج الانتعاش الاقتصادي للبلدان النامية الأعضاء في الصندوق وبزيادة المساعدة التي يقدمها إلى المنطقة الأفريقية وفقاً لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، ولا سيما عن طريق برنامج خاص للبلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى المتأثرة بالجفاف والتصحر ، وتدعو المانحين إلى تأييد قرار مجلس إدارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية 60/XIII بشأن إمكانية تقديم تبرعات إضافية للموارد الخاصة للبلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى لفترة ثلاثة سنوات أخرى ، اعتباراً من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، دون المساس بالمداورات التي تجرى بشأن تعبئة أموال أساسية لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ؛

١٧ - تشدد على ضرورة مواصلة وتنسيق الإجراءات الدولية للتصدي للمشاكل الطويلة الأجل المتعلقة بمكافحة الآفات المهاجرة والأمراض المتمثلة بالأغذية في البلدان النامية ، وتطلب إلى المانحين مواصلة إعطاء أولوية عالية لقيام منظمة

(٥) القرار د ١ - ٢/١٣ ، المرفق .

الامم المتحدة للأغذية والزراعة وغيرها من البرامج ذات الصلة بتنفيذ ومواصلة تنسيق برامج مكافحة في حالات الطوارئ ، فضلا عن اتخاذ تدابير متوسطة الأجل وأطول أجلا لمكافحة الجنادب والجراد ، بما في ذلك البرامج الوقائية الإقليمية وبشأن الجراد الصحراوي والاضطلاع ببحوث بشأن استراتيجيات للمكافحة تكون قابلة للإدامة تعد وتُمول بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، والبقاء على أهبة الاستعداد لتقديم مساعدات مالية وتقنية في مهلة قصيرة للبلدان المتأثرة ؛

١٨ - تحت المجتمع الدولي على تقديم الدعم الكامل للإجراءات الرامية إلى القضاء على ذبابة الدودة الحلزونية ، ولاسيما في افريقيا ، وترحب بالدعم الذي قدمه المانحون بالفعل للتعاون القائم بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن برنامج القضاء على تلك الذبابة ، وتطلب اليهم منح أولوية عالية لتنفيذ البرنامج الدولي الطارئ للقضاء على ذبابة الدودة الحلزونية في افريقيا ، الذي يقوم بتنسيقه مركز حالات الطوارئ الخاص بالدودة الحلزونية في شمال افريقيا والتابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وذلك بالتعاون مع الصندوق ؛

١٩ - تحيط علما بقرار منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للاشتراك في عقد مؤتمر دولي في عام ١٩٩٢ معني بالتغذية ، وتؤكد ضرورة أن يركز هذا المؤتمر على وضع قواعد محددة واتخاذ إجراءات عملية ، وتطلب من المجتمع الدولي أن يقدم الدعم الكامل لذلك الجهد بوصفه أساسا لاتخاذ إجراءات وطنية ودولية متضافرة من أجل التصدي لمشاكل سوء التغذية ، ونقص التغذية والأمراض والظروف المحددة المتعلقة بالتغذية في التسعينات ؛

٢٠ - تطلب إلى المجتمع الدولي أن ينفذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، المعقود في باريس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، وأن يدعم بمغف خاصة ، جهود تلك البلدان في مجالات إنتاج الأغذية ، والتنمية الريفية ، والأمن الغذائي ، وتنمية وإدارة موارد مصائد الأسماك والحراجة ، وحماية البيئة ، والتنمية القابلة للإدامة ؛

٢١ - تؤكد على ضرورة بذل مزيد من الجهود من أجل تحقيق الاهداف العامة الأربعة المتعلقة بالتخفيف من وطأة الجوع والواردة في إعلان القاهرة ، الذي اعتمده مجلس الأغذية العالمي في دورته الخامسة عشرة المعقودة في أيار/مايو ١٩٨٩ وهي :

- (أ) درء خطر الموت جوعاً والهلاك بسبب المجاعات ؛
- (ب) الحد بشكل كبير من حالات سوء التغذية والوفيات بين صغار الاطفال ؛
- (ج) تقليص حالات الجوع المزمن بصورة ملموسة ؛
- (د) القضاء على الامراض الرئيسية الناجمة عن نقص التغذية^(٦) ؛

٢٢ - تحت مجلس الاغذية العالمي على أن يقوم كما تقرر في دورته الوزاريّة السادسة عشرة المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٠ ، وفي نطاق ولايته ، بتحسين تنسيق الإجراءات الوطنية والدولية من أجل زيادة تضافر الجهود لمكافحة الجوع ، وبدراسة التحديات التي تواجه مختلف مناطق العالم النامي خلال التسعينات فيما يتعلق بإنتاج الاغذية^(٧) ، وتحت كذلك على مواصلة توعية المجتمع الدولي بطبيعة الجوع وسوء التغذية وأسبابهما وعواقبهما ، ومواصلة تقديم توصيات بشأن السياسات العمليّة الملائمة لاتخاذ إجراءات علاجية ؛

٢٣ - تطلب إلى البلدان النامية أن تعتمد لدى معالجة مشاكل الاغذية ، على تعزيز التعاون الدولي ، في إطار مسؤوليتها الرئيسية عن تعزيز التعاون التقني فيما بينها في مجال الاغذية والزراعة ، مزيداً من التركيز لتعاونها التقني في ذلك القطاع ، وتطلب إلى البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة مساعدة ودعم تلك الأنشطة وبالإضافة إلى ذلك تطلب إلى الأمم المتحدة الاضطلاع بدور بارز باعتبارها قائمة على تشجيع وحفز التعاون الدولي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الاغذية والزراعة ؛

٢٤ - تقرر تغيير عنوان البند "مشاكل الاغذية" ليصبح "الاغذية والتنمية الزراعية" في جداول أعمال الدورات المقبلة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

(٦) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والأربعون ، الملحق رقم ١٩ (A/45/19) ، الفقرة ١٥ .

(٧) المرجع نفسه ، الفقرات ١٥ إلى ٢٢ و ٢٧ إلى ٢٩ .

٢٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم ، بالتشاور مع مجلس الأغذية العالمي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩١ ، تقريراً شاملاً مستكملاً عن اتجاهات الأسواق الدولية للمنتجات الزراعية والاستوائية وعن التطورات في تحرير التجارة الدولية في المنتجات الزراعية والاستوائية ، مع مراعاة نصيب البلدان النامية من تلك التجارة ، والآثار الضارة القصيرة الأجل المحتملة على البلدان النامية المستوردة الخالصة للأغذية ، وعن متابعة الفرع المتعلق بالزراعة من الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع .
